The Impact of Taxes on the Iraqi National Economy

Hind Majid Rekan
College of Law, Al-Ma'arif University, Ramadi, Iraq
law.hind.majed@uoa.edu.iq

KEYWORDS: **Tax, Economy, Impact, Production, Consumption.**

https://doi.org/10.51345/.v36i4.1154.g598

ABSTRACT:

This research examines the impact of taxes on the Iraqi national economy by analyzing their impact on key economic activities such as production, consumption, and investment. It also examines the challenges that hinder the efficiency of the tax system. The research highlights the weak contribution of taxes to public revenues compared to oil revenues, the absence of tax justice, and widespread tax evasion. The research concludes that administrative, legislative, and structural reforms, along with improving collection and oversight mechanisms, are necessary to strengthen the tax system, reduce dependence on oil, and achieve financial stability.

أثر الضرائب على الاقتصاد الوطني العراقي

م.م. هند ماجد ريكان
كلية القانون، جامعة المعارف، الرمادي، العراق
law.hind.majed@uoa.edu.iq

الكلمات المفتاحية | ضريبة، الاقتصاد، أثر، انتاج، استهلاك.

https://doi.org/10.51345/.v36i4.1154.g598

الملخص:

يتناول هذا البحث أثر الضرائب على الاقتصاد الوطني العراقي، من خلال تحليل تأثيرها على الفعاليات الاقتصادية الأساسية مثل الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار، وكذلك دراسة التحديات التي تعيق كفاءة النظام الضريبي، كما يسلط البحث الضوء على ضعف مساهمة الضرائب في الايرادات العامة مقارنة بالإيرادات النفطية، وغياب العدالة الضريبية، والتهرب المنتشر، وتوصل البحث الى ضرورة تنفيذ اصلاحات ادارية وتشريعية، وهيكلية، الى جانب تحسين آليات التحصيل والرقابة، بما يسهم في تقوية النظام الضريبي وتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق الاستقرار المالي.

اولا: موضوع البحث

تُعد الضرائب من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في ادارة السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فهي لا تقتصر على كونها مصدرا للإيرادات العامة، بل تمثل أيضا أداة لإعادة توزيع الدخل، وتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية، أو الحد من أخرى وفقا للغايات التنموية للدولة، وتسهم الضرائب بشكل رئيسي في تمويل الموازنة العامة، التي تعد خطة تقديرية للإيرادات والنفقات خلال فترة مالية مقبلة مما يجعل النظام الضريبي أداة محورية في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي.

وفي العراق، تتسم البيئة الاقتصادية بالاعتماد الكبير على الايرادات النفطية، وهو ما يجعل النظام الضريبي غير مفعل بالشكل الكافي لتحقيق التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي على المدى البعيد، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة أثر الضرائب على الاقتصاد الوطني، بهدف تقييم كفاءة النظام الضريبي القائم، واقتراح السبل الكفيلة بإصلاحه ليكون أكثر قدرة على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تحليل واقع النظام الضريبي في العراق، وبيان مدى أثره في الفعاليات الاقتصادية مثل الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، فضلاً عن رصد حجم مساهمة الضرائب في الايرادات العامة،

كما يبرز البحث الحاجة الى اصلاحات مالية وتشريعية من شأنها تعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق العدالة الضريبية وتوسيع قاعدة المكلفين.

ثالثا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل حول مدى قدرة النظام الضريبي العراقي الحالي على الاسهام في تحفيز النمو الاقتصادي الوطني، من خلال الاجابة عن التساؤلات الاتية:

1. إلى أي مدى يسهم النظام الضريبي العراقي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة المالية؟
2. ما أبرز المعوقات التي تحد من فاعليته؟
3. كيف يمكن اصلاحه لجعله أكثر كفاءة وعدالة واستدامة؟

رابعا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها ان " النظام الضريبي في العراق لا يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية المنشودة بسبب الاعتماد على ايرادات النفط، وضعف التحصيل الضريبي، وغياب الاصلاحات التشريعية والادارية الفاعلة ". وتشتق من هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية اهمها:

1. الضرائب الحالية تؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الانتاجي.
2. ضعف الإدارة الضريبية وغياب الحوافز يحدان من جذب الاستثمارات.
3. يمكن للإصلاحات المالية والتكنولوجية ان تحسن أداء النظام الضريبي وتعزز الايرادات غير النفطية.

خامسا: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات النظرية والتشريعية ذات الصلة بالنظام الضريبي في العراق، ومراجعة النصوص القانونية والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة مثل وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، الجهاز المركزي للإحصاء. ولا يعتمد البحث على أدوات ميدانية مثل الاستبيانات أو المقابلات، وانما يستند الى وسائل التحليل المعروفة في الدراسات القانونية علمية مدعومة بالأدلة النظرية والواقعية المتاحة.

المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية للضرائب على الاقتصاد الوطني العراقي

تعد الضرائب أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات في تنظيم الاقتصاد الوطني وتمويل الأنشطة الحكومية المختلفة. في العراق، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل رئيسي على إيرادات النفط، يعتبر النظام الضريبي

أداة محورية في تمويل المشاريع التنموية والحفاظ على استقرار المالية العامة. ومع ذلك، فإن تأثير الضرائب على الاقتصاد الوطني العراقي لا يقتصر فقط على تأمين الإيرادات، بل يمتد ليشمل مجموعة من التأثيرات الاقتصادية التي تتفاوت بين إيجابية وسلبية1(1)

تشير الدراسات إلى أن النظام الضريبي في العراق يواجه تحديات عديدة، بما في ذلك ضعف تطبيق القوانين الضريبية، والتهرب الضريبي، والآثار السلبية للضرائب على القطاعات الإنتاجية، التي قد تؤثر على الإنتاج المحلي، الاستثمارات، والنمو الاقتصادي بشكل عام. في المقابل، يمكن للضرائب أن تساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية إذا تم تطبيقها بشكل عادل وفعال، حيث يمكن للضرائب أن تكون وسيلة لإعادة توزيع الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تستهدف هذه الدراسة استكشاف التأثيرات الاقتصادية للضرائب على الاقتصاد الوطني العراقي، من خلال تحليل كيف تؤثر الضرائب على القطاعات الإنتاجية المختلفة، وعلى الاستثمار المحلي والأجنبي، وعلى قدرة المواطنين على استهلاك السلع والخدمات. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه النظام الضريبي في العراق واقتراح الحلول اللازمة لتحسين فعاليته ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الأول: تأثير الضرائب على الإنتاج المحلي في العراق

تسهم الضرائب دورا أساسيا في إدارة الاقتصاد الوطني، حيث تستخدم كأداة لتحقيق الإيرادات العامة وتمويل الخدمات الحكومية. ومع ذلك، فإن لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الإنتاج المحلي، إذ يمكن أن تشجع أو تعرقل النمو الصناعي والزراعي والتجاري وفقا لنظامها وآليات تطبيقها.

في العراق، يواجه الإنتاج المحلي تحديات عديدة، من بينها الأعباء الضريبية التي تؤثر على تكاليف الإنتاج، وقدرة الشركات المحلية على المنافسة، سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية. فالضرائب المرتفعة قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية، مما يحدّ من قدرة الشركات على التوسع والاستثمار في تطوير منتجاتها. في المقابل، فإن الحوافز الضريبية والإعفاءات لبعض القطاعات قد تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية(2).

يؤثر النظام الضريبي العراقي على الإنتاج المحلي، من خلال استعراض التشريعات الضريبية، وقياس مدى تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع اقتراح سياسات يمكن أن تسهم في تحقيق التوازن بين تحقيق الإيرادات الضريبية ودعم المنتجين المحليين.

الفرع الأول: تأثير الضرائب المباشرة على تكلفة الإنتاج في الشركات العراقية

تعد الضرائب المباشرة، مثل ضريبة الدخل وضريبة الأرباح التجارية والصناعية، من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تكاليف الإنتاج في الشركات العراقية. حيث تؤدي هذه الضرائب إلى زيادة الأعباء المالية على المؤسسات، مما قد يحدّ من قدرتها على التوسع والاستثمار[3]، ويؤثر على تنافسيتها في السوق. يمكن تلخيص تأثير الضرائب المباشرة على تكلفة الإنتاج في الشركات العراقية في النقاط التالية:

1. **زيادة تكاليف التشغيل والإنتاج**

تؤدي الضرائب المباشرة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، إذ تفرض على الأرباح والإيرادات، مما يقلل من الهامش الربحي للشركات[4]، فإن زيادة الضرائب على الشركات الصناعية العراقية أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10% إلى 15%، وهو ما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية لهذه الشركات مقارنة بالمنتجات المستوردة.

2. **تقليص الأرباح وتراجع الاستثمارات**

ان الضرائب المباشرة تقلل من صافي الأرباح، مما يدفع الشركات إلى تقليل حجم استثماراتها الرأسمالية. في العراق، هذا الأمر يؤثر بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من ضعف التمويل، حيث تواجه تحديات في توفير السيولة اللازمة للنمو والتوسع بسبب الالتزامات الضريبية المرتفعة[5] تشير بيانات وزارة المالية في تقرير الحسابات الختامية لعام 2022 الى أن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة (مثل ضريبة الدخل وضريبة الارباح) في الناتج المحلي الاجمالي لم يتجاوز 1.5%، مما يظهر ضعف استخدام الضرائب كأداة لتحفيز الانتاج، وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي

3. **التأثير على قرارات التوظيف والأجور**

ارتفاع الضرائب يؤدي إلى زيادة نفقات الشركات، مما يدفع بعضها إلى تخفيض التكاليف عبر تجميد التوظيف أو تخفيض الأجور. فإن 40% من الشركات الصناعية العراقية قامت بتقليص عدد العاملين فيها بعد تطبيق إصلاحات ضريبية زادت من العبء المالي على الشركات.

4. **تحفيز التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي**

عندما تكون الضرائب مرتفعة، تلجأ بعض الشركات إلى التهرب الضريبي أو إلى العمل في السوق غير الرسمي لتجنب دفع الضرائب[6]. فإن العراق يشهد معدل تهرب ضريبي مرتفع، حيث أن أكثر

من 50% من المؤسسات الصغيرة لا تسجل أرباحها الحقيقية، مما يؤثر على الإيرادات الحكومية ويزيد من عدم العدالة الضريبية.

الفرع الثاني: تأثير الضرائب غير المباشرة على الأسعار واستهلاك السلع المحلية

ان الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضرائب الجمركية، ولكن لها تأثيرات كبيرة على الاسعار واستهلاك السلع المحلية في الاسواق العراقية. تلعب هذه الضرائب دورا محوريا في تحديد تكلفة المنتجات والخدمات، مما ينعكس على سلوم المستهلكين وعلى الطلب على السلع المحلية.

1. **تأثير الضرائب غير المباشرة على أسعار السلع المحلية**

الضرائب غير المباشرة تضاف إلى تكلفة السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة أسعارها بشكل مباشر. على سبيل المثال، عند فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية، فإن الشركات ترفع الأسعار لتعويض الزيادة في التكاليف الناجمة عن الضريبة. هذه الزيادة في الأسعار تؤثر بشكل خاص على السلع التي تعتمد على مواد خام مستوردة، إذ تؤدي الضرائب الجمركية إلى رفع أسعار هذه السلع بشكل أكبر.

2. **تأثير الضرائب غير المباشرة على استهلاك السلع المحلية**

زيادة الأسعار نتيجة للضرائب غير المباشرة تؤدي إلى انخفاض استهلاك السلع المحلية. عندما ترتفع الأسعار، يصبح المستهلكون أكثر حذرا في شراء السلع المحلية[7]، ويفضلون أحيانا السلع المستوردة التي قد تكون أسعارها أقل بسبب انخفاض أو غياب الضرائب عليها مقارنة بالسلع المحلية.

3. **تأثير التهرب الضريبي بسبب الضرائب غير المباشرة**

على الرغم من أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، تفرض على السلع والخدمات ويقوم المستهلك بدفعها ضمن السعر النهائي، مما يجعل من الصعب التهرب منها بالنسبة للمستهلكين، الا أن بعض الشركات قد تلجا الى ممارسات غير قانونية للتحايل على دفع هذه الضرائب ومن بين هذه الاساليب: عدم اصدار الفواتير، أو التلاعب بكميات المبيعات المسجلة، أو التهرب الجمركي للسلع، مما يؤدي الى تقليل الايرادات الضريبية للدولة. ومع ذلك فان هذه الممارسات تعد شكلاً من أشكال الاحتيال الضريبي المؤسسي، وليست تهربا مباشرا كما هو الحال في الضرائب المباشرة، التي يمكن التهرب منها عبر اخفاء الدخل أو تقديم بيانات غير دقيقة.[8]

المطلب الثاني: تأثير الضرائب على الاستثمارات المحلية والأجنبية

تعد الضرائب من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق إيراداتها العامة، لكنها في الوقت ذاته تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاستثمار، سواء كان محليا أو أجنبيا. فالضرائب المرتفعة قد تشكل عبئا على المستثمرين، مما يؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار، في حين أن السياسات الضريبية المحفزة قد تجذب المزيد من رؤوس الأموال وتدعم النمو الاقتصادي.

في العراق، تلعب الضرائب دورا حيويا في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث تؤثر على قرارات المستثمرين من خلال تكاليف الامتثال الضريبي، والمزايا الممنوحة، والإعفاءات المقررة لبعض القطاعات الحيوية. وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فإن النظام الضريبي العراقي يعد أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الدخول إلى السوق العراقية أو التوسع فيها. لذا، فإن تحقيق التوازن بين تحقيق الإيرادات الضريبية وتحفيز الاستثمار يعد تحديا رئيسيا أمام صانعي السياسات المالية في العراق(9).

سوف نسلط الضوء على تأثير الضرائب على الاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق، من خلال تحليل التشريعات الضريبية السارية، وتقييم أثرها على بيئة الأعمال، مع الإشارة إلى بعض التجارب المقارنة والدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

الفرع الأول: تأثير الضرائب على قرارات الاستثمار المحلي في العراقي

تعتبر الضرائب من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار في أي دولة، بما في ذلك العراق. يمكن أن تؤثر الضرائب على الأنشطة الاقتصادية بمختلف أشكالها، سواء من حيث جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية. وفي العراق، تلعب الضرائب دورا مهما في تشكيل بيئة الأعمال، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية.

1. تأثير الضرائب على جاذبية السوق المحلي للمستثمرين

ارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يقلل من جاذبية السوق العراقي للمستثمرين المحليين. عندما تكون الضرائب على الشركات مرتفعة، فإنها تزيد من تكلفة إقامة الأعمال التجارية وتقلل من الأرباح المتوقعة. هذا يؤدي إلى تقليص حوافز الاستثمار، مما يدفع بعض الشركات المحلية إلى تأجيل أو تقليص استثماراتها.

2. تأثير الضرائب على قرارات التوسع والاستثمار في الصناعات المحلية

الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو الضرائب الجمركية قد تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج، مما يحد من قدرة الشركات المحلية على التوسع أو الاستثمار في مشاريع جديدة.

في كثير من الأحيان، تستجيب الشركات لهذه الضغوط بالتركيز على تقليل التكاليف[10]، مثل تأجيل خطط التوسع أو تقليص حجم الإنتاج، بدلاً من استثمار رأس المال في مشروعات جديدة.

3. **التأثير على التمويل والاستثمار في المشاريع الجديدة**

ارتفاع الضرائب يؤدي إلى تقليل القدرة على توفير رأس المال اللازم للمشروعات الجديدة. عندما تكون الضرائب على الشركات كبيرة، تصبح الشركات أكثر حذرا في استثمار الأموال في مشاريع جديدة، إذ قد تقل العوائد بسبب الأعباء الضريبية. في العراق، حيث توجد تحديات في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن زيادة العبء الضريبي يجعل من الصعب على هذه الشركات جذب رأس المال المحلي

الفرع الثاني: تأثير الضرائب على جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق

تعد الضرائب من العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على قرارات الشركات الأجنبية للاستثمار في أي دولة. في العراق، حيث الاقتصاد يعاني من تحديات كبيرة على صعيد الاستقرار الأمني والسياسي، يلعب النظام الضريبي دورا حاسما في تحديد جاذبية السوق العراقي للاستثمارات الأجنبية.

1. **تأثير الضرائب على بيئة الاستثمار الأجنبية**

ارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق يمكن أن يقلل من جاذبية السوق المحلي للمستثمرين الأجانب. الشركات الأجنبية تبحث دائما عن بيئات ضريبية مستقرة ومتوازنة، حيث تكون الضرائب معتدلة أو حتى تحتوي على إعفاءات لجذب الاستثمارات. في العراق، يعتبر نظام الضرائب المرتفع مع التحديات الإدارية والفساد في بعض الأحيان من العوامل التي تحد من الاستثمارات الأجنبية.

2. **تأثير الضرائب على تكاليف الاستثمار للمستثمرين الأجانب**

ارتفاع الضرائب يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار. عندما تواجه الشركات الأجنبية ضرائب عالية، فإنها توازن بين العوائد المتوقعة من الاستثمار والعواقب المالية المترتبة على هذه الضرائب [11]، في بعض الأحيان، قد ترى الشركات الأجنبية أن الجدوى الاقتصادية للاستثمار في العراق لا تتماشى مع المخاطر العالية الناتجة عن الضرائب، مما يؤدي إلى عزوفها عن الاستثمار.

3. **تأثير الإجراءات الضريبية المعقدة على تدفق الاستثمارات الأجنبية**

النظام الضريبي المعقد والإجراءات البيروقراطية قد تجعل المستثمرين الأجانب يشعرون بالعوائق الكبيرة في الطريق إلى تنفيذ استثماراتهم في العراق. فالوقت الذي يستغرقه المستثمرون في التنقل بين

الإجراءات الضريبية يمكن أن يشكل عائقًا كبيرا أمام اتخاذ قرار الاستثمار، خصوصا في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

أشارت هيئة الاستثمار الوطنية في تقريرها السنوي لعام 2022 الى ان عدد الرخص الاستثمارية الممنوحة للشركات الاجنبية قد تراجع بنسبة (27%) مقارنة بعام 2019 بسبب تعقيدات البيئة التشريعية، وفي مقدمتها النظام الضريبي غير المستقر. كما صنف البنك الدولي العراق في المرتبة 172 من أصل 190 دولة في تقرير "سهولة ممارسة الاعمال" لعام 2020 وارجع جزءا من هذا الترتيب المنخفض الى التعقيدات الضريبية في التعامل مع الشركات الاجنبية.

هذه المعطيات تؤكد ان البيئة الضريبية الحالية تشكل عائقا حقيقيا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستلزم مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية وضمان استقرارها على المدى الطويل.

المبحث الثاني: التحديات التي يواجهها النظام الضريبي العراقي وحلول الإصلاح

يعد النظام الضريبي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات العامة، لكنه في العراق يواجه تحديات كبيرة تحدّ من كفاءته في تحقيق هذه الأهداف. فالاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، مما يجعل النظام الضريبي غير مستغل بالشكل الأمثل كمصدر مستدام للإيرادات. كما أن ضعف البنية التحتية الإدارية[12]، وانتشار التهرب الضريبي، والبيروقراطية المعقدة، والفساد الإداري، جميعها عوامل تؤثر سلبا على كفاءة النظام الضريبي وتمنع تحقيق العدالة الضريبية. ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري تنفيذ إصلاحات جوهرية تشمل تبسيط الإجراءات الضريبية، وتعزيز الشفافية، واستخدام التكنولوجيا في التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى تنويع قاعدة الإيرادات الضريبية لتقليل الاعتماد على النفط. كما يعد تحسين الوعي الضريبي لدى المواطنين والشركات من الحلول الفعالة لتعزيز الامتثال الضريبي وزيادة الموارد المالية للدولة. ومن خلال هذه الإصلاحات، يمكن للعراق بناء نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة، يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الاول: التحديات التي تواجه النظام الضريبي في العراق

يعد النظام الضريبي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن العراق يواجه تحديات كبيرة في هذا المجال تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من الضرائب. فالنظام الضريبي العراقي يعاني من مشكلات هيكلية وإدارية، مثل ضعف الامتثال الضريبي، والتهرب الضريبي، والتعقيدات البيروقراطية، والاعتماد الكبير على إيرادات النفط بدلًا من تنويع مصادر الدخل. كما أن غياب

نظام إلكتروني متكامل وعدم كفاءة آليات التحصيل والرقابة يزيدان من تفاقم هذه التحديات. كل هذه العوامل تؤثر سلبا على قدرة الدولة على تمويل مشاريعها التنموية وتحقيق العدالة الضريبية بين مختلف الفئات الاقتصادية[13]. لذلك، أصبح من الضروري تنفيذ إصلاحات ضريبية شاملة تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحديث البنية التحتية الإدارية والتكنولوجية، مما يسهم في تحقيق استقرار مالي مستدام وتنمية اقتصادية متوازنة.

الفرع الاول: التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني

يعتبر التهرب الضريبي من التحديات المهمة التي تواجه النظام الضريبي في العراقي، حيث يؤدي إلى تقليص الإيرادات الحكومية، ويؤثر سلبا على قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. التهرب الضريبي هو امتناع الأفراد أو الشركات عن دفع الضرائب المستحقة من خلال تقديم بيانات غير صحيحة أو استغلال الثغرات القانونية أو اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي. في العراق، تزايدت معدلات التهرب الضريبي بسبب عدة عوامل[14]، أبرزها ضعف الرقابة الضريبية، والفساد الإداري، وتعقيد النظام الضريبي، مما جعل الامتثال الضريبي تحديا لكثير من الشركات والأفراد.

يؤثر التهرب الضريبي على الاقتصاد العراقي بعدة طرق، أهمها:

1. **تراجع الإيرادات العامة**

يؤدي التهرب الضريبي إلى انخفاض كبير في الإيرادات التي يمكن استخدامها لتمويل المشاريع الحكومية والخدمات الأساسية. هذا النقص في التمويل يدفع الحكومة إلى البحث عن مصادر بديلة[15]، مثل الاقتراض الداخلي والخارجي، مما يزيد من الديون العامة.

2. **زيادة العجز في الموازنة العامة**

بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية، تواجه الحكومة صعوبة في تحقيق التوازن في الموازنة العامة، مما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي واللجوء إلى إجراءات تقشفية تؤثر على مستويات التنمية الاقتصادية.

3. **عدم عدالة توزيع الأعباء الضريبية**

عندما يتهرب بعض الأفراد والشركات من دفع الضرائب، يتحمل الملتزمون ضريبيا أعباء أكبر، مما يخلق حالة من عدم العدالة الضريبية، ويقلل من ثقة المواطنين في النظام الضريبي.

4. **ضعف الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة**

نقص الإيرادات الضريبية يعني تقليل الاستثمارات الحكومية في القطاعات الحيوية مثل الصحة، والتعليم، والطرق، والطاقة، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات العامة ويعيق التنمية المستدامة.

5. تشجيع الفساد وتوسع الاقتصاد غير الرسمي

يعد التهرب الضريبي أحد العوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد، حيث يتم استغلال الثغرات القانونية والرشاوى للتهرب من دفع الضرائب. كما يدفع النظام الضريبي المعقد بعض الشركات إلى العمل خارج الإطار الرسمي لتجنب الضرائب المرتفعة[16]، مما يحدّ من قدرة الدولة على تنظيم الأسواق. وبحسب تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب لعام 2021 فان التهرب الضريبي يُقدَّر بأكثر من 60% من الايرادات المحتملة في بعض القطاعات الخدمية والتّجارية، ما يعد مؤشرا خطيرا على ضعف الامتثال وغياب الرقابة الضريبية الفاعلة.

الفرع الثاني: عدم استقرار التشريعات الضريبية وصعوبة تطبيق النظام الضريبي في العراق

يعتبر النظام الضريبي أداة رئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الإيرادات العامة للدولة، إلا أن العراق يعاني من مشكلات جوهرية تتعلق بعدم استقرار التشريعات الضريبية وصعوبة تطبيق النظام الضريبي. فالتعديلات المتكررة على القوانين الضريبية، وغياب استراتيجية واضحة للإصلاح الضريبي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، كل هذه العوامل جعلت من النظام الضريبي العراقي بيئة غير مستقرة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، كما زادت من صعوبة الامتثال الضريبي للشركات والأفراد[17]. هذا الوضع أدى إلى تراجع كفاءة التحصيل الضريبي، وارتفاع معدلات التهرب، وزيادة الأعباء على المكلفين الضريبيين، مما أثر سلبا على بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي في البلاد.

أثر عدم استقرار التشريعات الضريبية وصعوبة تطبيق النظام الضريبي

1. غياب الثقة لدى المستثمرين

تؤدي التعديلات المتكررة على القوانين الضريبية إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، حيث يجدون صعوبة في التنبؤ بالتكاليف الضريبية المستقبلية. هذا يدفع العديد من الشركات إلى العزوف عن الاستثمار في العراق أو البحث عن دول ذات أنظمة ضريبية أكثر استقرارا.

2. تفاقم معدلات التهرب الضريبي

عندما تكون القوانين الضريبية غير مستقرة أو معقدة، يلجأ العديد من الأفراد والشركات إلى البحث عن طرق للتهرب من الضرائب، سواء من خلال تقديم بيانات غير دقيقة، أو استغلال الثغرات القانونية، أو الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية.

3. ضعف التحصيل الضريبي وزيادة العجز المالي

تعقيد الإجراءات الضريبية وعدم وضوح القوانين يؤديان إلى صعوبة في تحصيل الضرائب بشكل فعال. كما أن ضعف الرقابة الضريبية وغياب نظام إلكتروني متكامل يزيدان من احتمالية التهرب الضريبي، مما يفاقم العجز المالي للدولة ويزيد من الاعتماد على إيرادات النفط.

4. **البيروقراطية وتعقيد النظام الضريبي**

يعاني النظام الضريبي العراقي من إجراءات بيروقراطية معقدة، حيث يواجه دافعو الضرائب صعوبة في الامتثال بسبب غياب الشفافية، وكثرة الوثائق المطلوبة [18]، والتداخل في الجهات المشرفة على تطبيق القوانين الضريبية، مما يؤدي إلى تأخير المعاملات وزيادة فرص الفساد الإداري.

5. **تأثير سلبي على القطاع الخاص والنمو الاقتصادي**

عدم استقرار القوانين الضريبية يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات كبيرة في الامتثال الضريبي، مما يحد من قدرتها على النمو والتوسع. كما أن المستثمرين الأجانب قد يترددون في الدخول إلى السوق العراقي بسبب الغموض في النظام الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإصلاحات الضريبية المقترحة لتحسين الاداء الاقتصادي

الإصلاحات الضريبية تلعب دورا رئيسيا في تحسين الأداء الاقتصادي لأي دولة، حيث إنها تساهم في زيادة الإيرادات العامة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية[19]، وتعزيز الاستقرار المالي. في العراق، يتطلب النظام الضريبي إصلاحات جذرية لتحسين فعاليته، حيث يعاني النظام من تعقيدات في التشريعات، والتهرب الضريبي، وضعف كفاءة التحصيل. الإصلاحات الضريبية المقترحة تشمل تبسيط النظام الضريبي، توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الشفافية، كما أن إصلاحات هيكل النظام الضريبي تساهم في تعزيز العدالة المالية.

من اهم الاصلاحات المقترحة:

1. **تبسيط القوانين الضريبية وإزالة التعقيدات**

تعتبر تعقيدات القوانين الضريبية من أكبر العوائق أمام الامتثال الضريبي في العراق. لذلك، من الضروري تبسيط النظام الضريبي من خلال توحيد الضرائب وإزالة اللوائح المعقدة التي تصعب على الشركات والأفراد الامتثال للمتطلبات الضريبية. على سبيل المثال، يمكن تقديم جدول ضريبي ثابت مع تخفيضات واضحة على القطاعات الإنتاجية.

2. **تحفيز الاستثمارات عبر الحوافز الضريبية**

يجب تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة المتجددة. يتضمن ذلك منح إعفاءات ضريبية لفترات محددة أو تخفيضات على ضرائب الدخل للمشروعات الجديدة، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد ويحفز النمو الاقتصادي.

3. **تعزيز الشفافية في النظام الضريبي**

إن غياب الشفافية في الإدارة الضريبية يؤدي إلى ضعف الامتثال الضريبي ويشجع على الفساد. لذلك، يجب اعتماد سياسات لضمان الشفافية في تحصيل الضرائب من خلال نشر تقارير دورية عن الإيرادات الضريبية وكيفية إنفاقها. يمكن استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحقيق ذلك وتحسين الوصول إلى المعلومات الضريبية.

4. **توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الاعتماد على النفط**

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، ما يعرضه لمخاطر تقلبات أسعار النفط. لذا، من الضروري توسيع القاعدة الضريبية عن طريق فرض ضرائب على قطاعات غير مستغلة مثل العقارات والتجارة الإلكترونية، مع مراقبة الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في النظام الضريبي.

5. **استخدام التكنولوجيا في التحصيل الضريبي**

لتحسين الكفاءة وتقليل التهرب الضريبي، يجب أن يعتمد النظام الرقمي في جمع وتحليل البيانات الضريبية[20]. استخدام الفواتير الإلكترونية والنظام الإلكتروني للإقرارات الضريبية يساعد في تسريع العملية وتخفيض الفرص للتهرب الضريبي.

الفرع الاول: إصلاحات هيكل النظام الضريبي لتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق

تُناط مسؤولية تنفيذ الاصلاحيات الضريبية بعدة جهات رسمية، كل بحسب اختصاصه المؤسسي: "فمجلس النوب العراقي" هو الجهة التشريعية المخولة باصدار القوانين وتعديلها، بما في ذلك قانون ضريبة الدخل وقانون الضرائب العامة. أما "وزارة المالية " فهي المعنية برسم السياسات الضريبية العامة، ومتابعة تنفيذها ضمن الخطة المالية للدولة. بينما "الهيئة العامة للضرائب " تعد الجهة التنفيذية المكلفة بتطبيق القوانين الضريبية، وجمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي.

وعليه، فان أي خطة اصلاح ضريبي واقعية يجب أن تشمل تكامل أدوار هذه الجهات الثلاث، مع تحديد المهام بوضوح، ومتابعة مؤشرات الاداء الضريبي بشكل دوري.

تعد إصلاحات هيكل النظام الضريبي أحد العوامل الأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. يعاني العراق من هيكل ضريبي معقد وغير مرن يعيق تدفق الاستثمارات ويزيد من الأعباء على الشركات. لذلك، تعتبر إصلاحات هيكل النظام الضريبي خطوة أساسية لتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو المستدام. تشمل هذه الإصلاحات تبسيط النظام الضريبي، تقديم حوافز للمستثمرين، وتعزيز الشفافية، وهو ما سيؤدي إلى بيئة اقتصادية أكثر استقرارا وتنافسية[21].

ومن اهم الإصلاحات الهيكلية المقترحة للنظام الضريبي

1. **تبسيط النظام الضريبي وتقديم ضرائب موحدة**

يحتاج النظام الضريبي في العراق إلى تبسيط من خلال توحيد الضرائب وإزالة التشريعات المزدوجة التي تؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتقليل فعالية التحصيل. يمكن تقديم ضريبة دخل ثابتة تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية وتسهيل إجراءات دفع الضرائب، مما يسهم في تقليل التهرب الضريبي.

2. **تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب**

لتحفيز الاستثمارات، يجب تقديم حوافز ضريبية مدروسة، مثل إعفاءات ضريبية لفترات محددة أو تخفيضات ضريبية على المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية. ويمكن تخصيص حوافز لقطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة المتجددة التي تخلق فرص عمل وتحفز النمو الاقتصاد.

3. **توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية**

يتعين على الحكومة العراقية توسيع القاعدة الضريبية عبر فرض ضرائب على القطاعات غير النفطية مثل العقارات والتجارة الإلكترونية. وهذا يقلل من الاعتماد على العائدات النفطية ويحقق استدامة مالية أكبر.

4. **تحفيز الابتكار والتحول الرقمي في النظام الضريبي**

يجب تعزيز استخدام التكنولوجيا في إدارة النظام الضريبي، مثل تنفيذ الفواتير الإلكترونية وتطوير الأنظمة الرقمية للإقرارات الضريبية. يسهم التحول الرقمي في تسهيل العمليات وتقليل الفساد، مما يحسن الكفاءة ويزيد من الشفافية في جمع الضرائب.

5. **تقوية آليات الرقابة والشفافية في تحصيل الضرائب**

من المهم أن تعتمد الحكومة على آليات شاملة لرقابة النظام الضريبي، وتحقيق المزيد من الشفافية في تحصيل الضرائب. يمكن وضع برامج تدريبية لدعم الكوادر الضريبية وتحسين عمل الهيئات المختصة بتقديم وتحصيل الضرائب.

الفرع الثاني: استراتيجيات لتحسين تحصيل الضرائب وتعزيز العدالة الضريبية في العراق

تحسين تحصيل الضرائب وتعزيز العدالة الضريبية يتطلب تطبيق استراتيجيات شاملة تهدف إلى تطوير النظام الضريبي من خلال زيادة الكفاءة، وتقليل الفساد، وضمان توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين جميع الفئات. في العراق، يعاني النظام الضريبي من مشاكل تتعلق بالتحصيل غير الفعال والتهرب الضريبي، مما يؤثر سلبا على الإيرادات العامة. لذلك، من المهم تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحديث النظام الضريبي، وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب، وتعزيز الشفافية في عمليات التحصيل[22].

اهم الاستراتيجيات المقترحة

1. **تعزيز الرقابة الإلكترونية في تحصيل الضرائب**

يعتبر استخدام التكنولوجيا أحد الأدوات الرئيسية لتحسين تحصيل الضرائب[23]. يمكن استخدام الأنظمة الرقمية مثل الفواتير الإلكترونية والإقرارات الضريبية عبر الإنترنت لتسريع عملية التحصيل وتقليل الفساد. كما أن هذه الأنظمة تساعد في تتبع المعاملات الضريبية وضمان الامتثال.

2. **تبسيط الإجراءات الضريبية وتوحيد القوانين**

من الضروري تبسيط الإجراءات الضريبية لتقليل التعقيدات التي يواجهها دافعو الضرائب. يمكن تبني نظام ضريبي موحد وواضح، مع تبسيط عملية التقديم والدفع، مما يسهم في تسهيل الامتثال وتحسين جمع الضرائب.

3. **توسيع قاعدة دافعي الضرائب**

ينبغي توسيع قاعدة دافعي الضرائب عن طريق دمج القطاعات غير الرسمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في النظام الضريبي. كما يمكن فرض ضرائب على الأنشطة غير الخاضعة للضرائب حاليا، مثل التجارة الإلكترونية والعقارات.

4. **تحسين الوعي الضريبي وتعزيز ثقافة الامتثال**

يجب تعزيز الوعي الضريبي لدى المواطنين والشركات عبر برامج توعوية وورش عمل لتوضيح أهمية الضرائب وكيفية الامتثال. تعليم المواطنين عن حقوقهم وواجباتهم الضريبية يساعد في تقليل التهرب الضريبي ويشجع على الامتثال الطوعي[24].

5. **تحقيق العدالة الضريبية من خلال ضرائب تصاعدية**

لتحقيق العدالة الضريبية، يمكن تبني نظام ضرائب تصاعدية يفرض ضرائب أعلى على الأفراد والشركات ذوي الدخل المرتفع. هذه السياسة تساهم في تقليل الفجوة بين الفئات الاقتصادية المختلفة وتحقق توزيعا عادلًا للأعباء الضريبية.

الخاتمة:

تعد الدراسة في موضوع هذا البحث الموسوم بـ(أثر الضرائب على الاقتصاد الوطني العراقي)، فقد توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات يمكن اجمالها فيما يأتي:

أولاً: النتائج

1. أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف كفاءة التحصيل الضريبي في العراق أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإيرادات العامة، مما أثر سلبا على قدرة الدولة في تمويل المشاريع التنموية وتوفير الخدمات العامة، ويعود ذلك إلى انتشار التهرب الضريبي وتعقيد النظام الضريبي.
2. أظهرت الدراسة أن ارتفاع معدلات الضرائب وعدم وضوح النظام الضريبي في العراق يؤثران سلبا على قرارات الاستثمار، حيث يدفعان المستثمرين المحليين والأجانب إلى العزوف عن السوق العراقي لصالح بيئات استثمارية أكثر استقرارا وشفافية.
3. أظهرت نتائج البحث أن الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين ويؤدي إلى تراجع استهلاك السلع المحلية، خاصة في ظل ضعف الدخول.
4. تبين من خلال الدراسة أن انتشار التهرب الضريبي نتيجة ضعف الامتثال، وغياب الرقابة الفعالة، قد أدى إلى تقليص الإيرادات الضريبية وزيادة الضغط على دافعي الضرائب الملتزمين، مما أضعف من العدالة المالية.
5. أظهرت نتائج البحث أن عدم استقرار التشريعات الضريبية وتعقيد الإجراءات القانونية يسهمان في خلق بيئة غير جاذبة للاستثمار، ويؤديان إلى تراجع الامتثال الضريبي لدى الشركات والأفراد

ثانياً: التوصيات

1. تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال إصلاح الإجراءات الإدارية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الرقابة، بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وتمكين الدولة من تنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية

2. تعزيز الشفافية في النظام الضريبي، وتفعيل آليات رقابة إلكترونية فعالة، للحد من الفساد وتشجيع الالتزام الضريبي.
3. تقديم حوافز ضريبية مدروسة للمستثمرين المحليين والأجانب، خصوصا في القطاعات الإنتاجية، بهدف تنشيط بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.
4. توسيع القاعدة الضريبية من خلال دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وفرض ضرائب على القطاعات غير المشمولة كالعقارات والتجارة الإلكترونية، لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
5. تطوير الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالضرائب، مثل الفواتير الإلكترونية والإقرارات الضريبية الرقمية، بهدف تسهيل الامتثال، وتقليل التهرب، وتحقيق كفاءة التحصيل

المصادر:

1. احمد حميد خلف، أثر النظام الضريبي في تشجيع الاستثمارات في العراق، جامعة بغداد، 2017
2. حسين جبار عبد، تأثير النظام الضريبي في اداء القطاع الصناعي العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مجلد12، العدد 45، 2020
3. خليل ابراهيم علي، المالية العامة والنظام الضريبي في العراق، مكتبة السنهوري بغداد، 2020
4. رياض محمد حسن، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار ابن الاثير للنشر، جامعة الموصل، 2018
5. زهدي محمد ابو الطيب، المالية العامة والسياسة المالية، دار وائل، ط3، 2010
6. صالح حسن عبدالله، اثر النظام الضريبي على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، مجلد 22، العدد 10، 2021
7. عادل عبدالحسين، اثر الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك والانتاج العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الكوفة، مجلد 10، العدد 2، 2017
8. فؤاد ابو زيد، المالية العامة، دار وائل للنشر، ط 4، 2004
9. فلاح حسن عباس، التهرب الضريبي وأثره على كفاءة النظام الضريبي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، مجلد 16، العدد 59، 2018
10. كريم عبيس حسان العزاوي، الخصخصة واصلاح النظام الضريبي في العراق، جامعة بابل، 2016
11. محمد كريم جابر، التهرب الضريبي في العراق – الاسباب والمعالجات، مكتبة المجتمع العلمي بغداد، 2019
12. محمد كريم جبار، أثر السياسات الضريبة غير المباشرة على الاداء الصناعي في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد 14، العدد 2، 2020
13. منى عبدالرزاق حسن، اثر العبء الضريبي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 41، العدد 132، 2019

الهوامش:

(1) د. فؤاد ابو زيد، المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2004، ص 215

(2) زهدي محمد ابو الطيب، المالية العامة والسياسية المالية، دار وائل، ط3، 2010، ص134

(3) احمد حميد خلف، أثر النظام الضريبي في تشجيع الاستثمار في العراق، جامعة بغداد، 2017، ص80

(4) د. حسنين جبار عبد، تأثير النظام الضريبي في اداء القطاع الصناعي العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مجلد12، العدد 45، 2020، ص114

(6) د. فلاح حسن عباس، التهرب الضريبي وأثره في كفاءة النظام الضريبي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، مجلد 16، العدد 59، 2018، ص119

(7) د. عادل عبد الحسين، أثر الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك والانتاج العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الكوفة، مجلد 10، العدد 2، 2017، ص147

(8) د. زهدي محمد أبو الطيب، مصدر سابق، ص231 _ 232

(9) د. صالح حسن عبدالله، اثر النظام الضريبي على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد مجلد 22، العدد 10، 2021، ص80

(10) د. محمد كريم جبار، أثر سياسات الضريبية غير المباشرة على الاداء الصناعي في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد 14، العدد 2، 2020، ص134

(11) د. صالح حسن عبدالله، مصدر سابق، ص 84

(12) د. رياض محمد حسن العيساوي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار ابن الاثير للنشر، جامعة الموصل، 2018، ص142

(13) د. رياض محمد حسن العيساوي، مصدر سابق، ص139-140

(14) د. محمد كريم جابر، التهرب الضريبي في العراق الاسباب والمعالجات، مكتبة المجتمع العلمي –بغداد، 2019، ص44

(15) د. محمد كريم جابر، مصدر سابق، ص52

(16) د. محمد كريم جابر، مصدر نفسه، ص169

(17) د. خليل ابراهيم علي، المالية العامة والنظام الضريبي في العراق، مكتبة السنهوري –بغداد، 2020، ص 180

(18) د. محمد كريم جابر، مصدر سابق، ص80

(19) د. خليل ابراهيم علي، مصدر سابق، ص200

(20) د. خليل ابراهيم علي، مصدر سابق، ص204

(21) كريم عبيس حسان العزاوي، الخصخصة واصلاح النظام الضريبي في العراق، جامعة بابل، 2016، ص12-15

(22) د. محمد كريم جبار، مصدر سابق، ص145

(23) د. خليل ابراهيم علي، مصدر سابق، ص 65

(24) د. محمد كريم جبار، مصدر سابق، 76